****

فقه الإمام مالك وأثره في الحركة الفقهية والثقافية بالغرب الإسلامي
المدونة الكبرى نموذجا

د. فؤاد بلمودن•

مقدمة

يعتبر المذهب المالكي أحد الملامح الأساسية التي شكلت تاريخ الغرب الإسلامي وساهمت في صياغة وجهه العلمي والثقافي، وذلك منذ استقراره بهذه الأصقاع من العالم الإسلامي في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجريين على يد علماء أجلاء على رأسهم علي بن زياد ومن جاء بعده من أعلام المالكية.

ويعتبر كتاب المدونة الكبرى أهم المصادر الفقهية التي كانت محط عناية فقهاء الغرب الإسلامي، فهي أصل كتب المالكية وأساس التأليف الفقهي عندهم، بحيث يرجحون روايتها على غيرها، وإياها اختصر مختصروهم وشرح شارحوهم، وبها تتم مناظرتهم ومذاكرتهم، يقول أبو الوليد ابن رشد: "هي مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك. ويروى أنه ما بعد كتاب الله كتاب أصح من موطأ مالك، ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة. والمدونة هي عند أهل الفقه ككتاب سيبويه عند أهل النحو، وككتاب إقليدس عند أهل الحساب، وموضعها من الفقه موضع أم القرآن من الصلاة، تجزئ عن غيرها ولا يجزئ غيرها عنها". [1]

و لذلك عُدَّت المدونة أشرف ما ألف في الفقه من الدواوين، لكونها أصل المذهب وعمدته. وكان أسد يقول: "عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح وروايته أفرغ الرجال فيها عقولهم وشرحوها

• - جامعة ابي شعيب الدكالي. الدار البيضاء

[1]- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة، من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، ج1 ص44-45

وبينوها...و ما اعتكف رجل على المدونة ودراستها إلا عرف ذلك في ورعه وزهده وما عداها أحد إلى غيرها إلا عرف ذلك فيه. ولو عاش عبد الرحمن أبدا ما رأيتموني أبدا."[1]

وقد بلغ من اعتداد المالكية بالمدونة أن نظم فيها أبو عمران العبدوسي شعرا:

ما ألف الناس في كل الدواوين مثل المدونة الغراء في الدين

سحنون ألفها للطالبين لهـــا يا رب سحنون اجعلني كسحنـــون

وقال بعض الشيوخ: "ما من حكم نزل من السماء إلا وهو في المدونة".[2] ولا شك أن في ذلك من المبالغة ما لا يخفى، لكنه يدل على حجم تعلقهم بالمدونة وما كانت تشكله من مورد علمي لهم.

وقد تعرضت المدونة لمحنة الإحراق على يد الموحدين في عهد يعقوب المنصور، الذي أصدر أمره سنة 594 هـ تقريبا بإحراق هذه الكتب في جميع البلاد المغربية، يقول عبد الواحد المراكشي –وكان شاهد عيان– "وفي أيامه انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم والقرآن، ففعل ذلك، فأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤتى منها بالأحمال، وتوضع، ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه. وتوعد يعقوب على ذلك بالعقوبة الشديدة." [3] ثم تولى الخلافة ولده محمد الناصر (610 هـ) فأمر بإحراق نسخ المدونة ردّا على الفقهاء الذين أنكروا عليه وعلى والده مواقفهم هذه.

ومع كل هذه المحن والمعاناة ظلت المدونة في قلب الحركة العلمية والثقافية بالغرب الإسلامي، إذ عليها معتمد شيوخهم وطلابهم في الدرس والفتيا، وبها يقضي قضاتهم ومحتسبوهم.

---

[1]– ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك، أبو الفضل القاضي عياض السبتي اليحصبي، ج3 ص300

[2]– الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، برهان الدين ابراهيم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، ج1ص61

[3]– المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد المراكشي، ص123

وغرض هذه الورقة الموسومة ب: "فقه الإمام مالك وأثره في الحركة الفقهية والثقافية بالغرب الإسلامي المدونة الكبرى نموذجا" هو الوقوف على أسباب التأثير العلمي للمدونة، وتتبع أهم مجالات التأثير العلمي والثقافي للمدونة، ممثلا في مجلات التعليم والتدريس والتأليف والقضاء. مع تجريد نتائج البحث في خاتمة مركزة.

أولا-أسباب التأثير العلمي للمدونة:

أ-قصة تأليف المدونة:

يذكر المؤلفون في تاريخ الفقه والفقهاء وطبقاتهم أن أسد بن الفرات بن سنان(ت213هـ)، كان من تلاميذ الإمام مالك بن أنس، ثم تتلمذ على محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة -رحمهم الله- ولما توفي الإمام مالك أخذ كتب محمد بن الحسن ومسائله التي سمعها منه وارتحل بها إلى مصر، وطلب من ابن وهب أن يجيبه على تلك المسائل على مذهب الإمام مالك، فتورع ابن وهب وأبى أن يجيب، فقصد أشهب ثم عذل عنه إلى ابن القاسم، فتردد ابن القاسم في تلبية طلبه فلم يزل به إلى أن شرح الله صدره لذلك، فأجابه عن ذلك إلى ما طلب مسألة مسألة، فكان يجيب بما حفظ عن مالك بقوله، وفيما شك قال: أخال وأحسب وأظن ، فسميت تلك الكتب بالأسدية .[1]

ثم أخذ أسد بن الفرات تلك الكتب إلى القيروان واشتهرت هناك وحصلت له بها الرئاسة العلمية، إلى أن أخذها سحنون مرة أخرى وعرضها على ابن القاسم في مصر، فقال له ابن القاسم: فيها شيء لا بد من تغييره، وأجاب عما كان شك فيه، واستدرك منها أشياء. وبذلك أعاد ابن القاسم النظر في تلك الكتب التي دونها عنه أسد بن الفرات وهذبها وراجعها.

يقول القاضي عياض عن هذه المراجعة والتهذيب للمدونة :" ثم ارتحل سحنون بالأسدية إلى ابن القاسم، فقال: فيها شيء لا بد من تفسيره، وأجاب عما كان يشك فيه، واستدرك فيها أشياء كثيرة، لأنه كان أملاها على أسد من حفظه. قال ابن الحارث: رحل سحنون إلى ابن القاسم وقد تفقه في علم مالك. فكاشف ابن القاسم عن هذه الكتب مكاشفة فقيه يفهم، فهذبها مع سحنون، وحكي أن سحنون لما ورد على ابن القاسم سأله عن أسد فأخبره بما انتشر من علمه في الآفاق،

[1]-أنظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر قاسم مخلوف، ج1 ص104

فسرّ بذلك. ثم سأله، وأحله ابن القاسم من نفسه بمحل، وقال له سحنون: أريد أن أسمع منك كتب أسد فاستخار الله وسمعها عليه. وأسقط منها ما كان يشك فيه من قول مالك، وأجابه فيه على رأيه. وكتب إلى أسد أن أعارض كتبك على كتب سحنون فإني رجعت عن أشياء مما رويتها عني. فغضب أسد وقال: قل لابن القاسم أنا صيرتك ابن القاسم، ارجع عما اتفقنا عليه إلى ما رجعت أنت الآن عنه. فترك أسد سماعها، وذكر أن بعض أصحاب أسد دخل عليه وهو يبكي، فسأله. فأخبره بالقصة."[1]

ثم اشتهر الكتاب فقام سحنون بمزيد من التهذيب والترتيب له، يقول الشيرازي في ذلك : "واقتصر الناس على التفقه في كتب سحنون، ونظر سحنون فيها نظراً آخر فهذبها، وبوّبها ودونّها، وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما أختار ذكره، وذيّل أبوابها بالحديث والآثار، إلا كتباً منها مفرقة، بقيت على أصل اختلاطها في السماع، فهذه هي كتب سحنون المدونة والمختلطة ".[2]

وعلى هذا فأصل المدونة من سماع ابن القاسم عن الإمام مالك، وهذا هو سبب نسبتها إلى الإمام مالك.

ونسبت إلى ابن القاسم باعتبار أنها اشتملت على سماعه من شيخه مالك بن أنس في المسائل التي أجاب عنها، إلى جانب المسائل التي أجاب فيها برأيه بالقياس أو التخريج على أصول مالك، وتهذيبه لها و إعادة النظر فيها ومن ثم اعتمادها.

وقد قسم العلماء فقه المدونة الذي تضمنته إجابات ابن القاسم إلى أربعة أقسام:

–ما سمعه من الإمام مالك فحفظه، أو علم الرواية عنه واستيقنها، فهذا ينسبه إلى الإمام مالك ويذكر روايته.

–ما ترجح عنده فيه رواية الإمام مالك، وهذا يقول فيه: أخال، وأظن، و أحسب.

[1]– ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض السبتي، 171/1

[2]– طبقات الفقهاء، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشافعي الشيرازي، ص 134

–ما لا يحفظ فيه عن مالك قولا لا بالظن و لا باليقين، ولكن يحفظ مثيلا، فيحكم فيه بمثل ما حكم به مالك في المثل.

– ما لا يحفظ فيه عن مالك رواية ولم يرو مثله، فهذا يذكر فيه اجتهاده على أصول الإمام مالك.

و نسبت إلى أسد بن الفرات، باعتبار أنه هو المدون لأصلها والجامع لأصل مسائلها، و ترتيبه لها على كتب محمد بن الحسن الشيباني التي أتى بها من العراق، ثم رتب مسائلها على مذهب الإمام مالك بناء على إجابات ابن القاسم، بالإضافة إلى أن هذه المدونات كانت تنسب إليه فترة من الزمن في القيروان ومصر، قبل إعادة نظر ابن القاسم فيها وتهذيبه لها واعتمادها، كما أن تلك المدونات كان لها رواج حتى بعد إعادة ابن القاسم النظر فيها وتهذيب سحنون لها إلى أن انصرف الفقهاء عن النظر إليها إلى الاهتمام بمدونة سحنون باعتبارها النسخة المعتمدة من قبل ابن القاسم تلميذ الإمام مالك.

و أما نسبتها إلى سحنون فجاءت باعتبار أنه راجعها مع ابن القاسم مراجعة معتمدة من قبله، وهذّبها وبوبها وأضاف إليها إضافات من الموطأ ومن سماعاته من شيوخه، من أصحاب الإمام مالك غير ابن القاسم.

وبذلك تكون قد تداولها أربعة من المجتهدين، "فالمدونة الموجودة بين أيدينا هي ثمرة مجهود ثلاثة من الأئمة: مالك بإجاباته، وابن القاسم بقياساته وزياداته، وسحنون بتنسيقه وتهذيبه وتدوينه وبعض إضافاته، ذلك أنها أساسا سماعات ابن القاسم من مالك."[1] هذا بالإضافة إلى أسد بن الفرات صاحب المبادرة الأولى في هذا الشأن.

وقد عمل سحنونا على النظر فيها من جديد، فبوبها، وطرح منها مسائل وأضاف إليها، وهذبها ورتبها ترتيب التصانيف والمؤلفات، واحتج لمسائلها بالآثار والسنن من روايته من موطأ ابن وهب وغيره، وألحق فيها ما اختاره من خلاف كبار أصحاب مالك، وكان فعله هذا مقتصرا على كتب

[1]– محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، عمر الجيدي ، ص177

منها، وبقيت منها كتب على حالها مختلطة مات قبل أن ينظر فيها، فلأجل ذلك تسمى المدونة والمختلطة، وهي التي تسمى بالأم.

ب–المكانة العلمية لأعلامها:

تعتبر المدونة حصيلة تداول علمي وحركة مثاقفة علمية بين أربعة من المجتهدين وهم: مالك–ابن القاسم–أسد–سحنون.

أما مالك فهو عالم المدينة وخلاصة فقهائها، وذكر غير واحد من الأئمة منهم ابن جريج وابن عيينة[1] أن المقصود في الخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((يوشك الناس أن يضربوا في أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة))[2] هو مالك بن أنس رضي الله عنه، وقد رد أبو العباس ابن تيمية اعتراضات من نازع في ذلك بقوله: "ما دل عليه الحديث وأنه مالك أمر متقرر لمن كان موجودا، وبالتواتر لمن كان غائبا فإنه لا ريب أنه لم يكن في عصر مالك أحد ضرب الناس إليه أكباد الإبل أكثر من مالك."[3] ولمعرفة الناس بعلم مالك وفقهه ارتحلوا إليه لطلب العلم من "المشرق والمغرب، وعلى اختلاف طبقاتهم من العامة والخاصة، وانتشر موطؤه في الأرض حتى لا يعرف في ذلك العصر كتاب بعد القرآن كان أكثر انتشارا من الموطأ." [4]

أما العلم الثاني من أعلام المدونة فهو أبو عبد الله عبد الرحمن ابن القاسم العتقي، وهو "الشيخ الصالح الحافظ الحجة الفقيه، أثبت الناس في مالك وأعلمهم بأقواله، صحبه عشرين سنة وتفقه به وبنظرائه لم يرو واحد عن مالك الموطأ أثبت منه، وروى عن الليث وعبد العزيز بن الماجشون ومسلم بن خالد وغيرهم. خرج عنه البخاري في صحيحه. أخذ عنه جماعة منهم أصبغ

---

[1]–أنظر: الاستذكار لمذاهب علماء الامصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لأبي عمر بن عبد البر، ج2 ص462

[2]–أخرجه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة، رقم 2680 . والنسائي في الكبرى، كتاب الحج، باب فضل عالم أهل المدينة 489/2. وابن حبان في صحيحه رقم 3736. والحاكم في المستدرك 168/1 وصححاه ، كما صححه الذهبي وحسنه الترمذي.

[3]– تفضيل مذهب الإمام مالك وصحة أصول أهل المدينة، أبو العباس بن تيمية الحراني، ص65

[4]–المرجع نفسه، ص66

وعيسى بن دينار والحارث بن مسكين ويحيى بن يحيى الأندلسي وابن عبد الحكم وأسد بن الفرات وسحنون وزونان وجماعة. مولده سنة ثلاثة وثلاثين أو ثمانية وعشرين ومائة، ومات بمصر في صفر سنة 191هـ."[1]

وذكر ابن القاسم لمالك فقال: "عافاه الله مثله كمثل جراب مملوء مسكا... وقال النسائي: ابن القاسم ثقة، رجل صالح سبحان الله، ما أحسن حديثه، وأصحه عن مالك، ليس يختلف في كلمة، ولم يرو أحد عن مالك الموطأ أثبت من ابن القاسم، وليس أحد من أصحاب مالك عندي مثلَه، قيل له: فأشهب؟ قال: ولا أشهب ولا غيره، هو عجب من العجب، الفضل والزهد، وصحة الرواية، وحسن الدراية، وحسن الحديث يشهد له." [2]

"وقال ابن وهب بن ثابت: إذا أردت هذا الشأن، يعني فقه مالك، فعليك بابن القاسم، فإنه انفرد به وانشغلنا بغيره. وبهذا الطريق رجح القاضي أبو محمد عبد الوهاب مسائل المدونة، لرواية سحنون لها عن ابن القاسم، وانفراد ابن القاسم بمالك وطول صحبته له، وأنه لم يخلط به غيره، إلا في شيء يسير، ثم كون سحنون أيضا مع ابن القاسم بهذا السبيل، مع ما كانا عليه من الفضل والعلم... وسئل أشهب عن ابن القاسم وابن وهب فقال: لو قطعت رجل ابن القاسم لكانت أفقه من ابن وهب وكان علم أشهب: الجراح، وعلم ابن القاسم: البيوع، وعلم ابن وهب: المناسك." [3]

أما العلَم الثالث فهو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم بن قيس، ولد بحران من ديار بكر سنة 145هـ وأصله من نيسابور، قدم به والده إلى إفريقية فاختلف إلى علي بن زياد، فلزمه وتعلم منه وتفقه به، ثم رحل إلى المشرق فسمع من مالك موطأه وغيره، وذهب إلى العراق فلقي أبا يوسف ومحمد بن الحسن وتفقه بهما، وعنه أخذ أبو يوسف موطأ مالك، ولما سمع بموت مالك وما أحدث من رجة بالعراق رجع إلى ابن القاسم ليسأله عن فقه مالك فكانت الأسدية. [4]

---

[1]- شجرة النور الزكية، محمد مخلوف المجلد 1، ص88

[2]- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون، ج1 ص400

[3]-المرجع نفسه، ج1 ص401

[4]-أنظر: الديباج المذهب، ج1 ص271-272

قال ابن فرحون: "وكان أسد ثقة، لم يزنَّ أسد ببدعة. وكان يقول: أنا أسد، وهو خير الوحش، وأبي الفرات وهو خير المياه، وجدي سنان وهو خير السلاح. وكانت وفاة أسد في حصار سرقوسة من غزوة صقلية، وهو أمير الجيش، وقاضيه: سنة 213هـ –وقيل غير ذلك– وقبره ومسجده بصقلية."[1]

والعلَم الرابع الذي كان له الدور المحوري في إخراج المدونة على الصورة المتداولة اليوم هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الملقب بسُحنون أصله شامي من حمصن، ولقب بسحنون تشبيها له بطائر حديد وذلك لحدته ودقته في المسائل. قدم والده إفريقية في جند حمص فأقام بها، تفقه سحنون بمشايخ القيروان مثل علي بن زياد وابن غانم وابن أشرس، وقصد ابن القاسم حياة مالك، ومنعه من السماع من مالك الحاجة وقلة المال. غير أنه سمع من أصحاب مالك كابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم، وابن نافع الصائغ، والأخوين مطرف وابن الماجشون، وغيرهم، كما سمع من سفيان بن عيينة ووكيع ابن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وحفص بن غيات وأبي داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، والوليد بن مسلم. [2]

"سئل أشهب: عمن قدم إليكم من أهل المغرب قال: سحنون، قيل له: فأسد، قال: سحنون والله أفقه منه بتسع وتسعين مرة، قال أيضا ما قدم إلينا من المغرب مثله. وقال ابن القاسم: ما قدم إلينا من إفريقية مثل سحنون. قال يونس بن عبد الأعلى: هو سيد أهل المغرب، فقال له حمديس: أو لم يكن سيد أهل المغرب والمشرق؟"[3]

ويذكر أن سحنون كان حافظا لما جمعه من السماعات والكتب حتى صارت في صدره كالسورة من القرآن، وقد اجتمع له مع ذلك فضل الدين والعقل والورع والعفاف فبارك الله له في علمه للمسلمين، ورفع قدر من تتلمذ عليه من أصحابه فكانوا كالمصابيح والسرج بين أهل القيروان وغيرها من الأمصار، وزاده عمله في المدونة مهابة ورفعة شأن، فولي قضاء إفريقية فنصر الله به مذهب مالك.

[1]–المرجع نفسه، ج1 ص272

[2]–أنظر: شجرة النور الزكية، ، ص103–104

[3]–المرجع نفسه، ج2 ص 26

ج–القيمة العلمية للكتاب:

اشتملت المدونة على أربعةِ آلاف حديث، وست وثلاثين أثرا، وأربعين ألف مسألة، "وبهذا الاعتبار كانت أمَّ كتب المالكية، وأساسَ فقههم، وأولَ ما دون في فروع مذهبهم، ولذا كانت عنايةُ علماء إفريقية والأندلس بها كبيرة جدا، والمدونة إلى جانب ما سبق أفسحت مجالا كبيرا للأحكام المعتمدة على العقل مع سهولة تناولها، ووضوح لغتها، وهي شاهد أمين على علو منزلة جامعها وشيخه، وما بذله في ترتيبها وتبوييها."[1] وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر المدونة من بواكير الكتب في مجال الفقه المقارِن وفي مجال التخريج الفقهي، يقول العلامة أبو زهرة –رحمه الله – في ذلك : " فهي في الواقع سنَّتْ سبيل الفقه المقارن بموازنة آراء مالك بآراء أصحابه، وهي سنت أيضا السبيل لتخريج المسائل على أصول مالك ونسبتها إليه على هذا الاعتبار، وبذلك فُتِح باب التخريج في ذلك المذهب العظيم منذ عصره الأول، والتخريج في المذهب سبيلُ نموه وأساسُ شمول أحكامه، لأن الحوادث لا تتناهى، وإذا كان الفقهاء الذين نشروا المذاهب وحاولوا اتباعها في كل ما يجدُّ من أحداث، فلا بد من التخريج على أصول الأئمة وقد وضع ابن القاسم الأساس فبنى عليه من بعده".[2]

ورغم تعدد دواوين المذهب أو ما يصطلح عليه بالأمهات وهي: الموازية لابن المواز ، والمجموعة لابن عبدوس، والواضحة لابن حبيب ، والمستخرجة للعتبي. إلا أن المدونة ظلت هي أصل علم المالكيين كما يقول ابن رشد، [3] وذلك لأنها أوثق صلة بمنبع المذهب المالكي دون غيرها من الأمهات باستثناء الموطأ، ولعل السبب في عدم إقبال أهل إفريقية على كتاب الأسدية لأسد بن الفرات –وهو الصيغة الأولى للمدونة– إنما يرجع إلى مجانبتها للمنهج المالكي ومزاحمته بآراء العراقيين ومسلكهم في الفقه، وهو ما عبر عنه بعضهم بقوله: "جئتنا بأخال، وأظن، وأحسب، وتركت الآثار وما عليه السلف."[4] وكان قد غلب على الأسدية أسلوب العراقيين وبعض الاضطراب وقلة الضبط والتدقيق، وهو ما حاول سحنون تجاوزه بإرجاع المدونة إلى أصل المالكيين ومنهجهم،

[1]– محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص181

[2]– مالك حياته وعصره، آراؤه الفقهية، محمد أبو زهرة، ص 65

[3]– المقدمات الممهدات، ابن رشد، ج1 ص44

[4]– ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3 ص297

لاسيما في ربط الفقه بالآثار وتأصيل المسائل والمباحث الفقهية اقتفاء لطريقة مالك في الموطأ، ويمكن إيجاز عمل سحنون في المدونة على النحو الآتي:

-تعديل بعض الأقوال السابقة .

-الإجابة الجازمة عما كان قد شك فيه.

-استدراك بعض الآراء التي رجع عنها ابن القاسم.

-تدعيمها وتذييل أبوابها بالحديث والآثار باستثناء كتب منها.

-ذكر خلاف أصحاب مالك.

-تهذيب وتبويب معظم كتبها وأبوابها بعد أن كانت مختلطة.

ثانيا-مظاهر تأثير المدونة في الحركة الفقهية بالمغرب الأقصى:

أ-الدرس الفقهي

يعتبر مجال التعليم والدرس الفقهي أحد أهم مجالات ازدهار الفقه المالكي، وكانت المدونة هي أساس الدرس الفقهي -إلى جانب الموطأ- بالغرب الإسلامي في الكثير من المراحل التاريخية، فكانوا أميل إلى العناية بفقه المدونة من غيرها، حيث كان الفقهاء يجلسون للتعليم والإسماع والشرح والإقراء والتفقه والإجازة، فهذا أبو القاسم اللبيدي يسأله أبو إسحاق الجبنياني (ت369هـ) "قال له: أتدرسون في هذا الوقت العلم؟ قلت: نعم، قال: تجتمعون للمذاكرة؟ قلت: نعم، قال: لقد كنا نجتمع، ولقد ألقينا المدونة في شهر، ندرس النهار ونلقي الليل، فما علمت أنا نمنا ذلك الشهر."[1] وكان يحيى بن هلال بن زكرياء بن سليمان بن فطر المتوفى سنة 315هـ "يجلس كل يوم لاستماع المدونة من الظهر إلى الليل، فيستوعب قراءتها كل شهرين، تمادى على ذلك عمره."[2] وفي إفريقية مهْد المدونة حضر يحيى بن عمر -بعد قدومه من بغداد – حلقة

[1]-ترتيب المدارك، ج6 ص226

[2]-المرجع نفسه، ج6 ص301

يجتمع فيها فقهاؤهم كل يوم جمعة، وفي القوم لقمان بن يوسف وحماس بن مروان ومحمد بن بسطام وغيرهم، فأخذ محمد بن بسطام يسأل عن تفسير بعض المسائل في الشفعة والقسم وأشباه ذلك، وحماس بن مروان يجيب، وباقي القوم يتكلم كل واحد بما تهيأ له، ويحيى بن عمر ساكت، فلما انقضى مجلسهم وقام يحيى بن عمر، فسأله الرجل الذي جاء به: كيف رأيت أصلحك الله أصحابنا؟ فقال: ما تركت في بغداد من يتكلم في الفقه بمثل هذا الكلام؟ [1]

ويذكر أن أول من أدخل المدونة فاس ودرسها هو أبو ميمونة دراس بن إسماعيل (ت 357هـ)[2] وأول من أدخلها بلاد الأندلس عثمان بن أيوب بن أبي الصلت (ت246هـ) في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-272هـ). [3] وشرط أهل الأندلس دراسة المدونة وحفظها لتولي منصب القضاء، ومنعوا على الفقيه لبس القلنسوة والصعود إلى المنبر إذا لم يكن حافظا للمدونة مستظهرا لها.[4]

وأملى عبد الله بن محمد بن عيسى التادلي المدونة على تلامذته من حفظه بعد إحراقها من قبل الموحدين. ودرس ابن التبان أبو محمد العالم الرباني الذي كان مستجاب الدعوة المدونة نحو ألف مرة، وسمع منه جمهرة من الفقهاء منهم أبو القاسم المنستيري ومحمد بن ادريس بن الناظور، وابن الخراط، وابن اللبيدي.[5]

وقد بلغ من شدة تمسك فقهاء المالكية بالغرب الإسلامي بفقه المدونة أن أصبح المشهور في اصطلاحهم يطلق على مذهب المدونة أي قول ابن القاسم في المدونة خلافا للعراقيين. [6] وفصل أبو الحسن الطنجي في ذلك فقال: "قول مالك في المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها

---

[1]-الديباج المذهب، ص109

[2]-أنظر: شجرة النور، ج1، ص153

[3]-أنظر: المدرسة المالكية الأندلسية، الهروس مصطفى، ص375

[4]-أنظر: أسنى المسالك لمحمد بن البوصير، ص96، نقلا عن المرجع السابق: المدرسة المالكية الأندلسية، ص374

[5]-أنظر: شجرة النور الزكية، ج1 ص143

[6]-أنظر: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ابن فرحون، ج1 ص50

لأنه الإمام الأعظم، و قول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها لأنه أعلم بمذهب مالك رضي الله تعالى عنه، وقول غيره فيها أولى من قول بن القاسم في غيرها وذلك لصحتها."[1]

ب–التأليف الفقهي:

ولما كانت المدونة من أجل الكتب في مذهب مالك، "شرحها أبو الروح عيسى بن مسعود الدلاوي المتوفى: سنة 744، أربع وأربعين وسبعمائة، والسند بن عنان المالكي الأزدي المتوفى سنة 541، إحدى وأربعين وخمسمائة، وعليها (تنبيهات) للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي المالكي، سماها (التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة) جمع فيها غرائب وفوائد، وهذبها البرداعي، واختصر هذا (التهذيب) تاج الدين أحمد بن محمد الاسكندراني المتوفى سنة 719 تسع عشرة وسبعمائة، واختصرها عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، وعلق عليها أبو عبد الله: محمد بن خلف الوساني المتوفى سنة 485، وشرحها أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني." [2]

وذكر عمر الجيدي نحوا من 79 من الكتب والتواليف التي ألفت حول المدونة شرحا وتلخيصا وتعليقا،[3] ومنها:

–تهذيب البراذعي.

–شرح خليل بن إسحاق وصل فيه إلى كتاب الحج.

–اختصار المدونة لمحمد بن إبراهيم اللخمي.

–اختصار المدونة لابن أبي زيد القيرواني وله النوادر والزيادات.

–المهذب في اختصار المدونة لأبي الوليد سليمان الباجي.

---

[1]–الديباج المذهب، ج2 ص208

[2]– كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، ج 2 ص 1644

[3]– أنظر: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، عمر الجيدي، ص182–188

ومن خلال تتبع التواليف حول المدونة لا سيما من مالكية الغرب الإسلامي، فإنه قلما يوجد علَم متحقق بفقه المذهب ليس له شرح أو اختصار أو تعليق أو تهذيب أو تقييد على المدونة، مما يدل على القيمة العلمية للمدونة وحجم تأثيرها في الحركة الفقهية والثقافية عموما.

ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن المدونة بقيت فيها كتب على أصل اختلاطها، وهو ما قصده ابن خلدون بقوله: "إن الناس أقبلوا على المدونة رغم ما فيها من الاختلاط."[1]ولعل هذا ما يعنيه القاضي عياض بإطلاقه إسم الكتب المدونة والمختلطة على المدونة الكبرى، وأما ذكره الكتب بصيغة الجمع فهو إشارة إلى مجموعة الكتب التي تنتظم مسائلها وأبوابها. [2]

ويمكن أن نلحظ هذا الاختلاط في المدونة من خلال اضطراب بعض الأبواب، وعدم انتظام عملية الاستدلال بالآثار والنصوص مع سائر المسائل الفقهية، بحيث تكون شاملة لها، وهو واضح في كتب الهبة والحدود والأكرية والحرابة وكتب الحج، كما تقل وتكاد تختفي في الرهن والغصب والاستحقاق والأقضية والشركة، حيث تتكرر الأبواب ذات الموضوع الواحد، كما نلحظ تكرارا لا مسوغ له من الناحية المنهجية لبعض الكتب مثل كتاب الحج الأول والثاني والثالث، وكذلك كتب الهبة التي تكررت بدون ترتيب في بابين يفصل بينهما كتاب الحبس، كما نلاحظ مسائل متناثرة في أبواب لا تربطها بها علاقة موضوعية مثل وضع بعض مسائل القذف في باب السرقة، وأحكام من الإيلاء في كتاب الحدود، ومسائل تتعلق بالرقيق والعبد الآبق في أحكام القسَم والعدل بين الزوجات.

ومن هنا توجهت عناية فقهاء المالكية للتأليف حول المدونة وحل مشكلاتها وكشف غوامضها، وتبقى الإشارة إلى أن المالكية تناولوا التأليف حول المدونة عبر منهجين وطريقتين هما:

-طريقة العراقيين التي تعتمد على القياس والتأصيل والاستدلال. حيث جعلوا مسائل المدونة أساسا تبنى عليه فروع المذهب بالأدلة والقياس مع ذكر الخلاف والجدل، ولم يعنوا كثيرا بتصحيح الروايات وبيان الألفاظ ومناقشتها.

[1]- المقدمة، عبد الرحمن خلدون، ص 67

[2]- ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3 ص296

–طريقة القرويين التي تعتمد على الضبط والتصحيح والتخريج، وتحليل المسائل، وتحرير المباحث، والنظر في اختلاف التخاريج والمحامل. ولذلك نجدهم نظروا في ألفاظ الكتاب وعملوا على تصحيح الروايات وبيان وجوه الاحتمالات، ونبهوا على ما في المدونة من اضطراب للجوابات واختلاف الكلمات والمقالات، كما عملوا على ترتيب الأسانيد والأخبار وأخضعوها للنقد من حيث الصحة والاعتبار.

ج–نماذج من التأثير العلمي للمدونة في التأليف الفقهي:

حظيت المدونة باهتمام جل أعلام المذهب، وسنتناول ثلاثة أعلام من الغرب الإسلامي ممن طار ذكرهم في البلاد وأطبقت شهرتهم الآفاق وإليهم كان المفزع في النائبات، وهم: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (520هـ)، وأبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، وأبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي.

1–المقدمات الممهدات لابن رشد:

ألف ابن رشد كتابا تناول فيه مشكلات مسائل المدونة وهو كتاب: المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة، من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات.

ويتميز ابن رشد بكونه فقيه متفنن يتميز بجودة التأليف وصحة النظر ودقة الفقه، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية.

بدأ ابن رشد كتابه بمقدمة أصولية يمهد بها لتعاليقه على المسائل والمباحث الفقهية للمدونة، فتناول بإيجاز: وجوب طلب العلم والتفقه في الدين، وبيان طرق معرفة الأحكام واستنباطها، وتعرض لحجية القياس وطرائق الاستدلال، كما تتبع أساسيات مشاكل المدونة فأشبعها بحثا وتدقيقا مع عرض ما فيها من خلاف مع الترجيح، فكان بذلك تحريرا فقهيا شافيا لمسائل المدونة، ومن ثم كان رأي بعض الفقهاء نشر كتاب ابن رشد في حاشية المدونة لتعلقه بها وحاجة الفقهاء إلى تحصيلاته وتعاليقه عليها.

2-التنبيهات المستنبطة للقاضي أبو الفضل عياض اليحصبي السبتي

حظيت المدونة باهتمام أحد أشهر علماء الغرب الإسلامي وهو أبو الفضل القاضي عياض اليحصبي السبتي، وصفه ابن فرحون بأنه "كان إمام وقته في الحديث وعلومه، عالما بالتفسير وجميع علومه، فقيها أصوليا، عالما بالنحو، واللغة، وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، بصيرا بالأحكام، عاقدا للشروط، حافظا لمذهب مالك رحمه الله تعالى..."[1]

وكان القاضي عياض قد تنبه إلى مشكلات المدونة وما تقتضيه من خدمة علمية، كما تدل على ذلك إشاراته في ترتيب المدارك، ولذلك جاء تصنيفه لكتابه: التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، [2] وقد عمل عياض في هذا الكتاب الذي هو عبارة عن تعاليق وطرر على تحقيق الروايات والتدقيق في أسانيدها، وضبط الأعلام وشرح الألفاظ الفقهية الغامضة وبيان معانيها.

وقد أهَّل عياض للقيام بهذه المهمة مكانته العلمية باعتباره عالما موسوعيا مشاركا في مختلف علوم الشريعة فهو فقيه ومحدث ولغوي بارع، جمع بين علم الدراية والرواية كما تدل على ذلك تصانيفه المختلفة.[3]

ويبدو أن تلقي عياض للمدونة من روايات مختلفة سواء من طريق ابن وضاح أو ابن مدراج أو يحيى بن عمر، أو من رواية الأصيلي عن ابن مسرور، واطلاعه على مختصراتها والتعاليق التي ألفت حولها مثل مختصري ابن أبي زيد وابن أبي زمنين واختصار البرادعي مكنه من الاضطلاع بهذه المهمة العلمية، ولعل ذلك هو ما تدل عليه عبارته "وعلى هذا اختصرها المختصرون" التي تتكرر كثيرا في كلامه، كما أفاد كثيرا من اطلاعه على عمل ابن رشد في المقدمات والممهدات، وسأورد فيما يأتي أمثلة من عمل القاضي عياض في تنبيهاته على المدونة:

---

[1]- الديباج المذهب، ابن فرحون، ج2 ص37

[2]-لايزال الكتاب مخطوطا، ومنه نسخة جيدة الخط بالخزانة الملكية رغم ما فيها من بياضا كثيرة.

[3]- ألف عياض في علم الحديث كتابه (مشارق الأنوار) درس فيه الموطأ وصحيحي البخاري ومسلم، وألف في اللغة كتاب (بغية الرائد) بالإضافة إلى مؤلفات أخرى غيرها، أشهرها كتاب (ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) وكتاب (الشفا ببيان حقوق المصطفى).

1-جمع تعليقاته على كتب الحج الثلاثة في كتاب واحد.

2-تصحيح الألفاظ اللغوية والفقهية المصحفة وضبط الروايات المختلفة.

3-بيان وشرح بعض النصوص الغامضة.

4-التعرض بالشرح لبعض القضايا الفقهية مثل الفرق بين الحقوق والحدود واستخراج بعض الفروق والقواعد الفقهية.

5-تناول بعض القضايا الأصولية كتعليل الأحكام مقاصديا، وتقرير أصول بعض الأحكام وطرق استنباطها كالقول بالعموم، وعمل أهل المدينة و خبر الآحاد ودور العرف في الترجيح.

6-التعرض للمباحث الحديثية من حيث دراسة الأسانيد تصحيحا وتضعيفا ومن ذلك رده لرواية المدونة أن بنت الضحاك العامري كانت من نساء النبي واختارت نفسها، فذكر عياض أن أهل الصحة لم يخرجوا هذا الخبر وأنه لا يصح، وقد أنكره ابن رشد في المقدمات. [1]

7-التعرض لمسائل الخلاف في المدونة، ولا يكثرت عياض كثيرا للخلاف خارج المذهب، أما الخلاف المذهبي فيقف منه غالبا موقف المالكي المقلد، بحيث يستدل بالمشهور في المذهب ولا يرى مسوغا للإفتاء بغيره، ففي تعليقه على مسألة من صلى النافلة ثلاثا، وبعد إيراد قول مالك أنه يضيف لها رابعة حتى تصبح شفعا، قال: "ولست أرى هذا واضحا لأنه لا يفتي أحد على مذهب غيره، وإنما يفتي على مذهبه، وعلى الاحتياط لمراعاة خلاف غيره عند عدم الترجيح... وأما أن يترك مذهبه ويفتي بمذهب غيره المضاد لمذهبه فهذا لا يسوغ."[2]

ولعل أهم جديد تحمله تنبيهات القاضي عياض في مجال دراسة المدونة هو عنايته بالجانب الحديثي والأصولي للمدونة، أما الجانب الفقهي فعلى نباهته وحذقه في ذلك فقد كان مسبوقا إليه بجهود عدد من كبار فقهاء المالكية ومنهم ابن رشد، ولم تتوقف مسيرة التأليف حول المدونة مع هذين العلمين بل استمر ذلك مع من جاء بعدهم من أعلام المذهب ومن أشهرهم صيتا في ذلك أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي.

[1]- ينظر: المقدمات الممهدات، ج2 ص53

[2]- مدخل إلى أصول الفقه المالكي، ولد باه محمد المختار، ص193

3-مناهج التحصيل للرجراجي

أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي أحد أعلام المالكية بفاس ،كاد أن يغمره التاريخ، حيث لم يذكر المؤرخون من أخباره شيئا، لولا إشارات محدودة ذكرها العلامة التنبكتي نقلا عن أبي العباس الونشريسي. حيث ذكر نسبته لقبيلة رجراجة العريقة بالمغرب الأقصى، كما وصفه بالشيخ الإمام الحجة الحافظ الفروعي الحاج الفاضل صاحب الحذق والمهارة في العربية والأصلين. [1]

ولا يعرف أحد سنة مولده ولا سنة وفاته، غبر أنه نص في مقدمة شرحه للمدونة بقوله: "وكان ابتدائي في تصنيف هذا الكتاب 10 ذي الحجة عام ثلاث وثلاثين وستمائة (633هـ) بجبل الكُسْت من جبال جزولة يحرسها الله."[2] ومع ذلك نجد أن الكثير من العلماء نقلوا عن الرجراجي وعزوا إليه في كتبهم، منهم لسان الدين بن الخطيب في رسالته (مثلى الطريقة في ذم الوثيقة)، كما نقل عنه العلامة محمد المسناوي الدلائي في (صرف الهمة في تحقيق معنى الذمة) ووصفه بالعلم والتحقيق، غير أنه كان يوصف تارة في كتب الفقهاء بابن تامييت كما وصفه العلامة المسناوي الدلائي، كما يوصف بالقاضي ابن تامسري كما وصفه أبي العباس أحمد الزقاق في أول ورقة من نسخة مناهج التحصيل بالقرويين. ولعل السبب وراء قلة الأخبار والمعلومات عن حياة العلامة الرجراجي يعود إلى أجواء الترهيب التي عاشها الفقهاء بعد إعلان الموحديين الحرب على فقه الفروع وعلى فقهاء المالكية، بالإضافة إلى ما عرفه القرن السابع من فتن بعد توطين يعقوب المنصور العرب في سهول دكالة وعبدة والشياظمة حيث يرجَّح موطن الرجراجي، وما صاحب ذلك من هلاك الحرث والنسل وخراب المدن والقرى والحواضر وانقطاع العلم واضطهاد أهله. وقد ذكر الرجراجي في مقدمته أنه لاذ بالفرار من العرب إلى جبال الكُسْت التي ابتدأ فيها تأليف كتابه. [3] وذكر المراكشي أن مدينة الكست هي حاضرة جزولة. [4]

---

[1]- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر التنبكتي ، ص200

[2]- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي، ج1 ص46

[3]-ينظر: المرجع نفسه، ج1 ص36

[4]- أنظر: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص259

ويقع كتاب مناهج التحصيل حسب طبعة دار ابن حزم ببيروت الصادرة سنة 1428هـ بتحقيق وعناية أحمد بن علي الدمياطي، في عشر مجلدات.

وقد كان الرجراجي مدركا لمشكلات المدونة متمرسا بمعانيها على غرار أسلافه ممن ألفوا حولها الشروح والتعاليق والمختصرات والتقييدات، وقد وصف أعمال أسلافه بأنها "ليست بشرح لها على الحقيقة، وإنما هو النقل من الأمهات، والإطناب في التعريفات، وتعطيل الأوراق بما هو مدون في الدواوين... والظن بهم أن الوقوف على ذلك لعائق الأقدار، و مانع الأعذار."[1] ويبدو أن اطلاعه على جهود أسلافه ومعاصريه عن واقع التأليف الفقهي حول المدونة وامتلاكه النظرة التقويمية النقدية أهله ليكون مؤلفه متميزا شكلا وموضوعا ومنهجا فجاء مصنفه شافيا وافيا فريدا في بابه.

وبصف الرجراجي عمله في كتابه بقوله: "فها أنا أهذب المقصود، وأقرب المطلوب في هذا الكتاب، بتلخيص مسائل المدونة، وبيان محل الخلاف فيها، وتحصيل الأقوال المستقرأة من المدونة، وتنزيلها وبيان مشكلاتها ومحتملاتها بدليل شهد بصحتها، أو نصوص تقع في المذهب على وفقها. وكل استقراء خرج عن موافقة الدليل، أو لم يكن في نص المذهب ما يوافقه ويؤيده، فهو استقراء ساقط عند أهل التحصيل والتأويل."[2] ثم يضيف: "وقيدت منها المشكلات الشوارد، وعقلت فيها المعضلات الأوابد، حتى غادرتها يسقى منها بالأكف والسواعد، بعد أن كانت شاغرة المسالك والموارد. ونشرت أثناء ذلك من لطائف الفوائد، وطرائف الفرائد، ما لم يقع في الشروحات له ذكر، ولا انكشف له في التعاليق ستر..."[3]

ويمكن تلخيص أهم الخطوات المنهجية التي ميزت عمل الرجراجي في مناهج التحصيل كالآتي:[4]

---

[1]- مناهج التحصيل، الرجراجي، ج1 ص43

[2]-المرجع نفسه، ج1 ص44

[3]-المرجع نفسه، ج1ص45

[4]-للتوسع في هذا الباب أنظر دراسة لشيخنا الدكتور مولاي الحسين ألحيان رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، بعنوان: كتاب المدونة في الدراسات المغربية –مناهج التحصيل للرجراجي نموذجا، مجلة المذهب المالكي، أكادير، المغرب، العدد السابع، ربيع 1430هـ، 2009م، ص119

1-حصر المشكلات العلمية التي يدور حولها البحث الفقهي في المدونة في بداية الكتاب، وتوزيعها على مسائل، مع الترجمة لكل مشكلة بعنوان دال عليها، فذكر أربعة عشر مسألة في كتاب الطهارة.

2-ذكر الخلاف المعتبر في المذهب ومحاكمته إلى نص قول مالك، وإلى نص المدونة، وإلى مشهور المذهب، مع الموازنة والترجيح وبيان سبب الخلاف. ولذلك اعتبره الكثيرون من المؤسسين للخلاف المذهبي على طريقة المتقدمين.

3-العناية بالمباحث الأصولية وتتمثل في ذكر قواعد علم الأصول والتعليل والترجيح بناء عليها والإحالة على كتب الأصول للتوسع.

4-الاحتجاج للمذهب والذود عنه في غير تعصب مع ترجيحه لمذهب غيره إذا كان راجحا، كترجيحه مذهب الحنفية في تعليل الربا في المطعومات الأربعة، حيث يقول: "وأما الحنفية فعمدتهم في التعليل بالكيل أنه صلى الله عليه وسلم لما علل التعليل باتفاق الصنف، واتفاق القدر، وعلق التحريم باتفاق الصنف واختلاف القدر في قوله صلى الله عليه وسلم لعامله بخيبر من حديث أبي سعيد: ((إلا كيلا بكيل، يدا بيد))[1] علمنا أن المعيار الذي هو الكيل والوزن، هو المؤثر في الحكم كتأثير الصنف، وهذه العلة أظهر في المعنى وأولى بالصواب من سائر العلل."[2]

5-الاعتداد بالسنة الصحيحة والاحتكام إليها في مسائل الخلاف المذهبي المعتبرة وعلى أساسها يكون القبول والرد، والموازنة والترجيح، نحو قوله: (سبب الخلاف الواقع في المسألة اختلاف الأخبار، وطرق المقاييس.) أو قوله: (والحديث نص في محل النزاع). وعندما لا يصح الحديث يقول: (وهذا نص في محل النزاع، إلا أنه حديث في سنده ضعف).

ويعتبر كتاب مناهج التحصيل ديوانا عظيما وسجلا ضخما من الأحاديث والسنن التي يتم من خلالها التأصيل للمسائل والأبواب الفقهية، وهو ما لم يتحقق في جل الكتب المصنفة حول المدونة، مما جعله إضافة نوعية ومتميزة أسهمت بها المدرسة المالكية بالغرب الإسلامي في خدمة المدونة.

[1]-أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام رقم (7350). ومسلم في كتاب المساقاة 1593/94.

[2]- مناهج التحصيل، الرجراجي، ج6 ص120-121

د–حضور المدونة وفقه الإمام مالك في المجال القضائي:

حظي تنظيم ولاية القضاء أهمية بالغة في الفقه الإسلامي عموما والفقه المالكي على وجه الخصوص، وذلك بالنظر لكونها تعالج قضايا خطيرة من قبيل: الدماء والاموال والفروج وغيرها... ولذلك عدوها في مرتبة تالية على الخلافة، وقد عرف اختصاص القاضي في الفقه المالكي توسعا بحيث لا يتقيد بالاختصاص الزماني، ويتخذ مبادرات دون انتظار رفع القضايا إليه، فيقوم القاضي بمهام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وردع المخالفين في الأماكن العامة.[1] فكان القاضي إذا وجد سكرانا في مكان عام أو مجاهرا بفسق عاقبه.[2]

ونظرا لسمو خطة القضاء وجلالة مسؤوليتها كان التهرب منها تقليدا لكثير من الفقهاء الورعين، رغم ما اشتهر عن مالك من القول بإجبار من هو أهل للقضاء إذا أباه ولم يوجد غيره، [3] وكان سحنون ممن ولي القضاء من أئمة المذهب، فكان يقول: "إذا كان الرجل أهلا لخطة القضاء فاستعفى منها، عوفي منها إن وجد له عوض منه، وإن لم يوجد أجبر عليها، فإن أبى سجن، فإن أبى ضرب."[4] ومن هنا كانوا يشترطون في من يتولى منصب القضاء إلى جانب العدالة والورع، سعة العلم والفقه، وفي ذلك نقل عن أهل الأندلس اشتراطهم دراسة المدونة وحفظها لتولي منصب القضاء، ومنعوا على الفقيه لبس القلنسوة والصعود إلى المنبر إذا لم يكن حافظا للمدونة مستظهرا لها.[5] ومن ثم ذكر ابن ناجي "بأن القاضي كان عندهم أرجح من الفتيا... "[6] وهو يقصد أن قاضي الجماعة عندهم قضاؤه وحكمه مقدم على فتوى الفقهاء المفتين.

وذكر ابن ناجي أن سحنون "كان لا يحكم في الحسبة، وإنما قدم عليه أمناء، وأول من نظر فيها هو، إذ كانت قبل للأمراء دون القضاة، وهو أول قاض فرق أهل البدع من الجامع، وكانوا

---

[1]– أنظر: المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا، أبو الحسن النباهي المالقي، ص14

[2]– أنظر: المقتبس من أنباء أهل الاندلس، لأبي مروان حيان بن خلف بن حسين بن حيان القرطبي، ص178

[3]–أنظر: تبصرة الحكام لابن فرحون، ج1 ص12–13

[4]–المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا، ص14

[5]–أنظر: أسنى المسالك في أن من عمل بالراجح ما خرج من مذهب الإمام مالك، محمد بن البوصير بداه، ص96 نقلا عن المرجع السابق: المدرسة المالكية الأندلسية، ص374

[6]– معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، عبد الرحمن بن محمد الدباغ، ج2 ص228

فيها حلقا من الصفرية والإباضية والمعتزلة، وأدب جماعة منهم لمخالفتهم أوامره ..."[1] وصنيع سحنون هذا، يؤكد على توسع اختصاص القاضي وسلطته التي تعدت مجال القضاء إلى مجالات أخرى. ويعد أحمد بن محمد اللخمي الحبيب المتوفى سنة 291هـ "أول قاض ضم أهل الفقه المشيرين عليه في أقضيته إلى ضبط فتياهم وزمام رأيهم بخط أيديهم، ولم يكِل ذلك إلى خط كاتبه ولا إلى خط نفسه، ثم تكلف بعد ذلك تأليف تلك الأقضية وجمع تلك الأحكام، فجعل منها أجزاء فيها بلاغ لمن نظر فيها."[2] وفي كل الأحوال فإن تنظيم خطة القضاء بالغرب الإسلامي ظلت في معظم الفترات حكرا على فقهاء المالكية، كما أن معتمدهم في الأحكام هو مذهب المدونة، ولذلك نجد "أهل قرطبة أشد الناس محافظة على العمل بأصح الأقوال المالكية، حتى إنهم كانوا لا يولون حاكما إلا بشرط ألا يعدل في الحكم عن مذهب ابن القاسم."[3] وذكر محمد بن إبراهيم بن باز أنه "لم يزل عبد الملك بن حبيب ممالئا للقاضي ابن معمر، مخالفا للشيخ يحيى بن يحيى فيه، إلى أن عصاه ابن معمر في القضاء لرجل، يعني به ابن حبيب، توجهت عليه فتوى توجب القضاء له برأي أشهب، وتوجهت بضدها برأي ابن القاسم، فلفته ابن حبيب إلى رأي أشهب، وكلمه أن يأخذ به فلم يفعل، وقال ما أعدل عن رأي ابن القاسم، فهو الذي أفتيتموني به منذ قعدت هذا المقعد، وقضى على الرجل برأي ابن القاسم..."[4] وكل هذه الوقائع تؤكد مدى حضور فقه ابن القاسم في الأحكام القضائية حتى قبل تدوين سحنون له في المدونة، وهو ما سيصبح تقليدا يسير عليه المفتون ويأخذ به القضاة كمعتمد في إنفاذ أحكامهم.

[1]-المرجع نفسه، ص ج2 ص55-56

[2]- قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني الأندلسي، ص206

[3]- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري، ج4 ص205

[4]- المقتبس من أنباء أهل الاندلس، ص191-192

خاتمة البحث

لقد ظلت المدونة مصدر إلهام فقهي لأعلام المالكية بالغرب الإسلامي، تمخض عن ذلك إثراء للحركة الفقهية والثقافية بالمغرب الإسلامي، ولم يتوقف وهج المدونة إلا بعد أن دخلت الحركة الفقهية في مسار ومنعرج منهجي آخر، تمثل في التأليف حول المختصرات بفعل ضعف الهمم والإرادات خلال القرون الأخيرة.

ويرجع هذا التوهج العلمي إلى مسلك تأليف المدونة، حيث كانت حصيلة حركة مثاقفة وتفاعل علمي بين عدد من كبار فقهاء وأعلام المذهب المالكي، وهم عبد الرحمن بن القاسم وأسد بن الفرات وسحنون.

كما يرجع ذلك أيضا للقيمة العلمية للمدونة باعتبارها ديوان عظيم لفقه المالكية، اشتملت على أربعةِ آلاف حديث، وست وثلاثين أثرا، وأربعين ألف مسألة، تضمنت آراء الإمام مالك واجتهاداته كما نقلها تلميذه ابن القاسم، أو قام بتخريج الكثير من المسائل على مقتضى رأي مالك في مسائل مشابهة لها، مما جعل منها باكورة المذهب، ومن الكتب الأولى التي نهجت سبيل التخريج المذهبي، وهو ما أعطى للمذهب آفاق أرحب للنمو والتوسع.

إن مظاهر التأثير العلمي للفقه المالكي في الحركة العلمية والثقافية بالغرب الإسلامي كان ظاهرة ملحوظة جلية لا تخطئها العين، تمثلت في ارتكاز الدرس الفقهي على فقه المدونة بمعظم الجوامع والحواضر العلمية، حيث كان يشترط في من يجلس للتدريس حفظ المدونة والتمكن من فقهها ومعرفة أسرارها والقدرة على كشف غوامضها.

كما يظهر حضور المدونة وأثرها القوي في الحياة العلمية والثقافية بشكل أوضح في حركة التأليف الفقهي، حيث سجلت مئات المؤلفات ما بين شرح وتقييد وفهرسة واختصار كلها تدور حول فقه المدونة أو تستند لمادتها العلمية، بل إنه قلما وجد فقيه من فقهاء الغرب الإسلامي متحقق بفقه المذهب ليس له تأليف حول المدونة يروم أحد الأغراض التي ذكرناها.

ويعتبر مجال القضاء وما يرتبط به من حسبة وشرطة أحد المجالات التي توسع إليها الاختصاص الفقهي، فكان فقهاء المالكية بالغرب الإسلامي قد عهد إليهم –غالبا– بتدبير هذا المجال الحيوي والخطير، فكان لا يجلس للقضاء إلا المتمكن من فقه المدونة، ولا يقضى إلا

برأي ابن القاسم في المدونة الذي عليه مدار الفتوى، وهو ما انعكس على إثراء الأحكام القضائية بالاجتهادات والنوازل، وعاد على المجتمع بمزيد من العدل والأمن الاجتماعي.

إن تتبع تأثير فقه الإمام مالك في الحركة الفقهية والثقافية بالغرب الإسلامي من خلال المدونة الكبرى، في حقيقة الأمر يتعدى مجالات التدريس والتأليف والقضاء، ليصبح جزء من الثقافة الاجتماعية للغرب الإسلامي، وهو ما يترتب عنه التوصيات الآتية:

-التوسع في بحث التأثير الثقافي للفقه المالكي ليشمل مجالات التدبير الإداري والسياسي والاقتصادي، ويعتبر موضوع الحسبة والشرطة إحدى القضايا الجديرة بالدراسة والتأمل في هذا المجال.

-تأثير الفقه المالكي لا شك حاضر في صياغة لغة التواصل المتداولة بالغرب الإسلامي من خلال استعمال العديد من الألفاظ والمصطلحات أو الأمثال المستقاة من الفقه المالكي والتي لا زال تداولها واستعمالها مستمر حتى يومنا هذا، وهو ما يحتاج لدراسة مستقلة.

-تأثير الفقه المالكي حاضر بقوة في العديد من التمظهرات والتعبيرات الاجتماعية والثقافية في أفراح الناس وأتراحهم وفي فنونهم وصنائعهم وعاداتهم ومناسباتهم الاجتماعية، وهو ما يتطلب دراسة فقهية انثروبولوجية لاستجلائها والوقوف على حقائقها.

وعموما فإن الفقه المالكي أكبر من مجرد رافد علمي وثقافي لشعوب الغرب الإسلامي، بل إنه مشكاة استنارت بها هذه الأصقاع من الغرب الإسلامي على مدار قرون طويلة، ترتب عنها صياغة معينة للعقل المغاربي وتشكيل لمعالمه الأساسية التي تميزه عن نظيره المشرقي، بل إن هذه الصياغة العقلية والعلمية يعود لها الفضل في توحيد شعوب الغرب الإسلامي مذهبيا وثقافيا وشعوريا، وحتى سياسيا لردح طويل من الزمن، وهو ما يفتح في الراهن آفاق أوسع للتعاون واستعادة وحدة أمتنا في المستقبل القريب إن شاء الله تعالى.

قائمة المصادر والمراجع

– الاستذكار لمذاهب علماء الامصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار ، أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

– شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر قاسم مخلوف ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2003-1424.

– تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف ابن عبد البر الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت.

– تفضيل مذهب الإمام مالك وصحة أصول أهل المدينة، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، الحراني، تحقيق وتعليق: أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي، دار الفضيلة القاهرة، 2006.

– تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، برهان الدين ابراهيم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1، 1406هـ، 1986م

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك ، أبو الفضل القاضي عياض السبتي اليحصبي، مطبعة الشمال الإفريقي، الرباط، 1967م.

– طبقات الفقهاء، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشافعي الشيرازي، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، طبعة 1970.

-قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني الأندلسي، دار الكتاب المصري، والدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، العراق.

- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة، من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق محمد حجي وسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م

- المقدمة، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط3، القاهرة مصر، دت.

-المقتبس من أنباء أهل الاندلس، لأبي مروان حيان بن خلف بن حسين بن حيان القرطبي، تحقيق محمود علي مكي، ط القاهرة، 1390هـ، 1971م.

-المرقبة العليا في من يستحق القضاء والفتيا، أبو الحسن النباهي المالقي، مطبعة بيروت، دت.

- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، الجيدي عمر، منشورات عكاظ، مطبعة النجاح الحديدة الدار البيضاء، 1987.

– مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، أبو الحسن علي بن سعيد الرجراجي، تقديم علي لقم، وتحقيق أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة1، سنة 1428هـ.

–معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، الدباغ، المطبعة العربية التونسية، تونس، 1320هـ.

– المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد المراكشي ، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005.

– مالك حياته وعصره، آراؤه الفقهية، لأبي زهرة ، دار الفكر العربي القاهرة، ط2، 2008.

–مجلة المذهب المالكي، أكادير، المغرب، العدد السابع، ربيع 1430هـ، 2009م .

– المدرسة المالكية الأندلسية، مصطفى الهروس ، طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب، 1418هـ.

– مدخل إلى أصول الفقه، محمد المختار ولد باه ، دار الأمام الرباط، ط2، 1424هـ.

– نيل الابتهاج بتطريز الديباج، مطبوع بهامش الديباج المذهب، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر التنبكتي، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

–نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط1، 1406هـ، 1986م.